

## المملكة العربية السعودية

السيدات والسادة رؤساء الاجتماع والمشاركون الموقرون:

يود أعضاء وفد المملكة العربية السعودية التعبير عن شكرهم لجميع السادة الحاضرون على مشاركتهم القيمة خلال مناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة رقم 277/72 بتاريخ 10 مايو 2018 تحت عنوان "نحو ميثاق عالمي للبيئة"، ونود شكر الرئيسين المشاركين بصفة خاصة على اقتراحهم لعناصر توصيات الاجتماع لتكون أساس للمناقشة في هذه الدورة الثالثة والأخيرة للفريق العامل.

نود أيضاً التعبير عن تقديرنا لبعض الاقتراحات المقدمة من قبل رؤساء الاجتماع، مثل ما تم اقتراحه حيال الاطلاع على طرق كيفية استنفاد الدول الأعضاء بوجه أكمل من برنامج مونتيفيديو الرابع لمراجعة القانون البيئي الدولي، وكذلك اقتراح تشجيع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع استراتيجيات لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ القانون البيئي الدولي. وكما قد تم تأكيده مرارا في الدورات السابقة للفريق العامل، علينا أن نبني على ما قد تم بلورته مسبقاً بدلاً من أن نحاول ابتكار استراتيجيات جديدة من الصفر، لو أردنا فعلاً أن نعالج المسائل التي قد تم مناقشتها. كما نريد الإشارة إلى أننا على يقين بأن الدول الأعضاء سوف تستطيع الاتفاق على دعم نتيجة نهائية وفعالة تتضمن توصيات على هذا النمط.

ومع ذلك، فإن المملكة تتحفظ وبشدة اقتراح الرئيسين المشاركين فيما يتعلق بـ "العناصر المتصلة بالعمليات"، في الجزء الثالث من الورقة غير الرسمية، حيث أن هذا الوفد لن يؤيد بشكل قاطع أي توصية للجمعية العامة بالنظر في اعتماد صك دولي جديد، أو لفتح أي عملية لتطوير مثل هذا الصك، وتنوه المملكة أنها ليست الوفد الوحيد الذي يتفق في هذا الرأي.

وقد رأينا في كل دورة من دورات الفريق العامل حتى الآن عدم وجود توافق للآراء بشأن مسائل بالغة في الأهمية، مثل مسألة وجود ثغرات في القانون البيئي الدولي والصكوك ذات الصلة به، فضلاً عن وجود اختلافات في تصور الطرق الملائمة لمعالجة هذه الثغرات التي قد تكون موجودة. ولا يبدو من المرجح أنه سيتم التوصل إلى أي توافق في الآراء خلال الأيام القليلة القادمة بشأن مسألة مثيرة للجدل مثل اقتراح صك دولي جديد تماماً، والذي قد يعوق أو يكرر دور الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف القائمة، والعمليات القائمة التي تسعى إلى تبسيط وتعزيز تنفيذ القانون البيئي ودعم تطويره على جميع المستويات.

وفي الختام، تود المملكة إعادة تأكيد اقتراحها بمواصلة دعم الاتفاقيات القائمة في قانون البيئي الدولي، مع تعزيز كفاءة تنفيذها بشكل مستدام، ويظل موقف المملكة موقفاً إيجابياً نحو مواصلة المناقشات بشأن هذه المسائل، بغية إيجاد حلول عملية وفعالة لصالح الناس والكوكب. شكراً لكم.